

تدعيم خدمات الصرف البلدية في لبنان

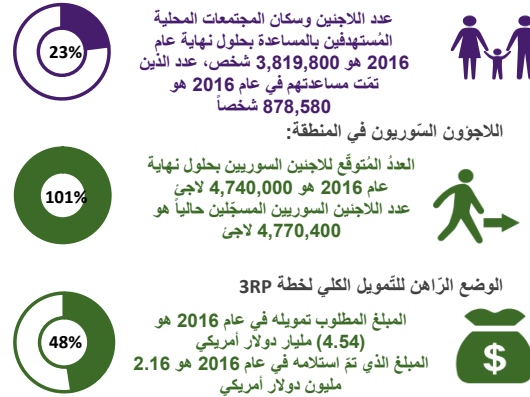
خلال الخمسة شهور الأولى في العام، أتمت فرق مسح وزارة الشؤون الاجتماعية عمليات الاستشارة في 100 بلدية لإنهاء تخطيط المخاطر والموارد وتطوير خطط عمل للبلدية. خطط المخاطر والموارد هي عملية تخطيطية مشتركة تم تطويرها مع اللجنة المشتركة بين الوكالات للتعرف على التدخلات ذات الأولوية على المستوى المحلي. يهدف تصميم عملية الاستشارة المعد للبلديات إلى تخطيط المخاطر والموارد في مجتمعاتهم من أجل ضمان دقة الاستجابات المحلية ومناسبتها للاحتياجات الموجودة على أرض الواقع. باستخدام هذه العملية الاستشارية تهدف الحكومة اللبنانية إلى زيادة الاستقرار وتخفيف التوترات ومنع الصراعات وضمان التعايش السلمي بين المجتمعات المضيفة واللاجئين وتطوير مستوى المعيشة والخدمات المقدمة. تُعدّ البلديات هي العمود الفقري للاستجابة لآثار الأزمة السورية.

وفيما يتعلق بالعملية فإن الشركاء يقومون بزيادة إدارة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية وخدماتها. حتى الآن يوجد 537,000 شخص متضرر تم توصيل إمدادات مياه محسنة إليهم خاصة من خلال إنشاء 86 كم لشبكة توزيع إمدادات مياه عامة تغطي 30 بلدية وإعادة تأهيلها. إضافة إلى استطاعة 360,000 شخصاً التخلص من مخلفاتهم الصلبة في البلاد من خلال توفير 5,000 حاوية إدارة المخلفات الصلبة لتعزيز الحماية البيئية. بشكل إجمالي، تم استثمار 5 مليون دولار أمريكي في 66 مشروع بلدي واقعي مكتمل إضافة إلى 125 مشروع جاري العمل بهم، يركزون على إنشاء الأماكن العامة وبنية تحتية ترفيهية تدعم المنشآت العامة بالمعدات وتوزيع صناديق القمامة وإعادة تأهيل شبكات المياه ومصادر المياه. يصل عدد البلديات المستفيدة مباشرة من أداء مشروعات صغيرة النطاق لإعادة تأهيل البنية التحتية وخدمات النظافة إلى 170.

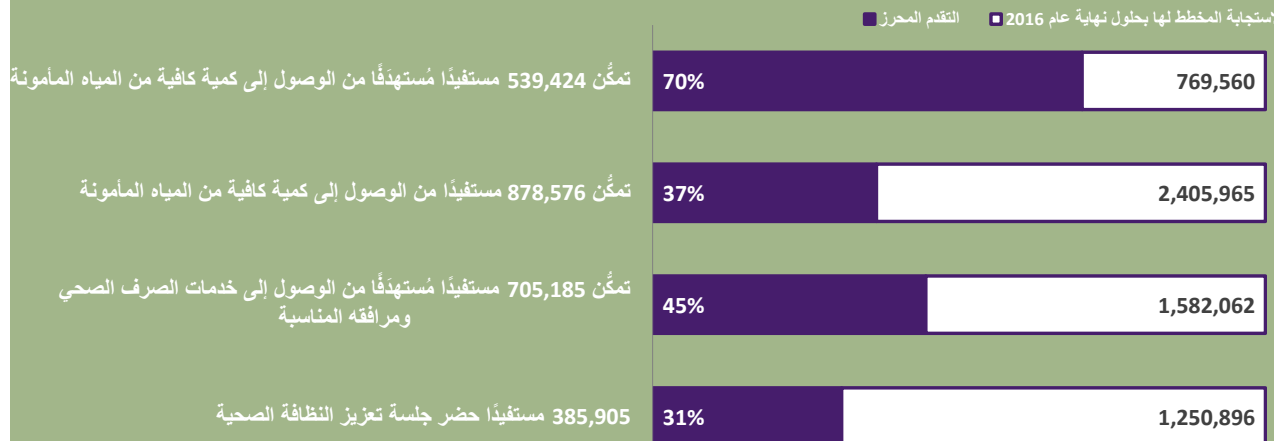


مبنى صرف صحي تحت الإنشاء، مخيم دومير 2 للاجئين، دهوك، بالكاج
سنغ/المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ العراق/ 2016.

ملخص الاستجابة القطاعية:



مؤشرات الاستجابة الإقليمية: كانون الثاني / يناير - أغسطس/ آب 2016:



تمكّن هذه اللوحات الإنجازات لأكثر من 200 شريك في الإستجابة، من ضمنهم الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتركة في خطة 3RP في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. قد يختلف التقدم المحرز والأهداف تماثياً مع مراجعات البيانات. جميع البيانات الواردة في لوحة المعلومات هذه بيانات حديثة صدرت في 31 أغسطس/ آب 2016.

539,424 من المستفيدين المستهدفين يمكنهم الوصول إلى كمية مناسبة من المياه الآمنة

أبرز التطورات الإقليمية:

في الأردن، وحتى يوم 30 يوليو، تم الإبلاغ عن 119 حالة التهاب كبد وبائي في مخيم الأزرق منذ شهر إبريل (3 حالات في إبريل و12 حالة في مايو و39 حالة في يونيو و65 حالة في يوليو).

سُجّلت زيادة في أعداد المقيمين في مخيم أرباب في السليمانية بالعراق ليصل عدد السكان الآن ما يقرب من 6,968 شخصاً. استمرت أنشطة المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية متضمنة إمدادات المياه للأسر بمعدل مترادف يبلغ 70 لتر/الشخص/ اليوم. تم إجراء اختبارين للأنشطة البكتيرية والكيميائية للمياه ونتج عنها نتائج جيدة. واستمرت أنشطة تشجيع النظافة العامة في المنازل والتوعية لمنع مرض الكوليرا. هناك خطة تجري حالياً لتدريب مضختين داعمتين لزيادة إمدادات المياه (الضغط في الأنابيب) في الأحياء أ وب.

في لبنان، أجري تقييم للصرف الصحي لتوفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لما يقرب من 1,600 شخص في أربع مخيمات غير رسمية في قضاء زحلة و البقاع للوقوف عل مخاوف أثارها وزارة البيئة عن وجود تلوث بطني من مياه الصرف والمخلفات الصلبة لهذه المواقع. يتم إعداد خرائط الموقع مع مسوحات طوبوغرافية من أجل تصميم نظام صرف صحي محسن. هناك العديد من الحلول ينبغي وضعها في الاعتبار نظراً لوجود عديد من العوائق في هذه المواقع منها المساحة الضيقة وارتفاع منسوب المياه الجوفية. لا تقوم بلدية زحلة بجمع المخلفات الصلبة من الأراضي الزراعية في المخيمات غير الرسمية في زحلة مالمقا وحوش العمارة. يتعاون الشركاء ووزارة البيئة ووزارة الشؤون الاجتماعية مع البلدية لإيجاد حلول. سيقوم الشركاء بعمل حملة لتعبئة المجتمع والتوعية في المخيمات غير الرسمية لتشجيع اللاجئين لدفع رسوم للبلدية لجمع المخلفات.

تحليل الاحتياجات:

لقد كانت خدمات تزويد المياه، وتوفير مرافق الصرف الصحي، وإدارة المواد العادمة في كلٍّ من لبنان والأردن والعراق مُجهّدة قبل حدوث الأزمة السورية. وتحدثت التقارير، في الوقت الحاضر، عن أنّ الأردن يُصنّف بأنه ثاني أفقر بلد في العالم من حيث المياه؛ وقد واجه في العقد الأخير صعوبات في تلبية الطلب المتزايد على المياه. أما الخدمات في لبنان، فقد تأثرت سلباً بالسنوات التي امتد خلالها النزاع، وبانعدام الاستقرار، وبنقص الموارد.

وأما العراق، فقد واجه صعوبة في إدامة الخدمات في المناطق الحضرية، وفي رفع كفاءتها إلى مستوى يفي بالغرض؛ وذلك راجع إلى النزاعات العديدة التي يشهدها هذا البلد.

ولقد تُعدّت استثمارات كبيرة داخل مخيمات اللاجئين في الأردن والعراق، وذلك في شبكات الأنابيب طويلة الأجل، وفي نُظُم وشبكات المياه خلال عام 2015، بهدف تقليص التكاليف، من خلال التحول من آليات العمل الطارئة إلى سبل تقديم الخدمات، الأكثر نجاعة.

وسوف يكون عام 2016 عام التحول من حيث تسليم المسؤولية عن توفير الخدمات، تدريجياً وجزئياً، ونقل تلك المسؤولية إلى الحكومات المحلية. ومع ذلك، فنظراً لأن تأسيس هذه النظم والشبكات يعتبر من التّحديات الكبرى في تجهيز البنى التحتية، فإنّ عمليات نقل المياه بشاحنات المصاريح، وإزالة الحماة desludging الطين والكدارة المترسبة كمخلفات (.. مستمرة في العديد من المخيمات، وبخاصة في الأماكن التي تكون فيها محاصيل المياه غير كافية في مناطق العبور، وفي المناطق التي تشهد ارتفاعاً في ملوحة المياه. ويركّز الشركاء في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على تحسين مستوى الخدمات الأخرى داخل المخيمات، ومن ذلك تحسين فرص حصول الأسر المعيشية على مراحيض ودوشات محسنة، وعلى سبل مراقبة جودة المياه، وإدارة المياه العادمة والنفايات الصلبة، وحشد المجتمعات ومشاركتها.